خلال جلسة مجلس النواب أمس

مناقشة الأوضاع الإدارية والمالية والفنية والإنتاجية لشركة مصافي عدن

استعراض تقرير عن الأحداث الأمنية التي وقعت مؤخرا بمدينة جعار

الاستماع إلى إيضاحات المالية حول تمويل صندوق رعاية إسر الشهداء ومناضلي الثورة

صنعاء/سبأ:

واصل مجلس النواب جلسات اعماله امس برئاسة الاخ حمير عبدالله بن حسين الأحمر، نائب رئيس المجلس حيث ناقش في هذه الجلسة تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن أوضاع شركة مصافي عدن.

وتركزت مناقشات أعضاء البرلمان على الجوانب المتعلقة بأوضاع المصفاة الادارية والمالية والفنية والانتاجية ، وذلك في ضوء التقرير المقدم من اللجنة وكذا تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول مراجعة حسابات الشركة .

واكد أعضاء مجلس النواب في مناقشاتهم وملاحظاتهم للتقريرين على اهمية الحفاظ على هذه المؤسسة الانتاجية باعتبارها من الملكية العامة للدولة ، وضرورة تعزيز الآلية الادارية والفنية لنشاطها من خلال رؤية تحديثية تضمن مستوى أرقى لأدائها وكذا العمل على اجراء صيانة وتحديث للمصفاة لتواكب التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال ولزيادة قدرتها الانتاجية .

إقرار عرض توصيات المجلس بشأن أحداث أبين في جلسة قادمة بحضور وزير الداخلية

ملاحظات أعضاء المجلس اشارت الى أهمية هذا المرفق الصناعي والإنتاجي الحيوي ، وشددت على ضرورة تحصيل موارد الشركة ومديونيتها لدى الغير اولا بأول بما يضمن الحفاظ على المال العام وإيداعه الخزينة العامة .

وبعد مناقشات نواب الشعب لما تضمنه تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية وكذا الاستماع الى ايضاحات الاخ امير العيدروس ، وزير النفط والمعادن وفتحي سالم علي ، المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن ، أقر المجلس إعادة التقرير الى اللجنة المختصة لإجراء مزيد من الدراسة مع الجانب الحكومي المختص والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، وفي ضوء المناقشات التي جرت بهذا الشأن خلال الجلسة وتقديم تقرير بنتائج ذلك الى المجلس.

الى ذلك ناقش المجلس تقرير اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق عن الأحداث الامنية التي وقعت مؤخراً بمدينة جعار في مديرية خنفر بمحافظة ابين ، حيث اشارت ملاحظات نواب الشعب الى دور المؤسسات الامنية في ترسيخ الامن وضبط الخارجين عن النظام والدستور والقوانين النافذة داعين الى اهمية رفع مستوى درجة الوعي القانوني للمشتغلين في هذا المجال والتعاطي مع القضايا الامنية في اطار التشريعات النافذة ، واشاروا الى ضرورة اضطلاع النيابة العامة بدورها في هذا الجانب.

وبعد مناقشات وملاحظات اعضاء المجلس على تقرير اللجنة ، قدم الاخ حسين علي هيثم ، الوكيل المساعد لوزارة الداخلية بعض الإيضاحات بشأن ما جاء في التقرير ، وفي ضوء ذلك اقر المجلس حضور وزير الداخلية في جلسته القادمة للالتزام بتوصيات المجلس كخلاصة لما جاء في تقرير اللجنة ومناقشات نواب الشعب لهذا الموضوع .

من جهة ثانية استمع المجلس الى ايضاحات وزير المالية بشأن رأي الوزارة تجاه تمويل صندوق رعاية اسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمنية ، حيث اشار الوزير الى ان اسر الشهداء تحظى بالرعاية والاهتمام الكامل من قبل الدولة ، كما ان مستحقات الشهداء العسكريين تصرف لأسرهم من خلال صناديق التقاعد العسكرية في وزارتي الدفاع والداخلية ، منبها في ذات الوقت على ضرورة التدقيق في معايير وأسس توصيف الشهداء والمناضلين ، مؤكداً على الالتزام بمواصلة اعتماد مستحقات للشهداء والمناضلين الذين ليسوا ضمن كشوفات الصناديق العسكرية ولم يحصلوا على مستحقات من جهات اخرى.

حضر جلسة مجلس النواب الاخوة خالد عبدالوهاب الشريف ، وزير شؤون مجلسي النواب والشورى واحمد عبدالقادر شايع ، مدير المؤسسة العامة للنفط و العميد سعيد عبده الخامري ، مديرعام الشؤون القانونية بوزارة الداخلية وعلي عبدالرب العسيري ، وكيل الهيئة العامة لرعاية اسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمنية وعدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة ، وفي مستهل هذه الجلسة ، استعرض المجلس محضره السابق ووافق عليه وسيواصل اعماله صباح اليوم الاحد بمشيئة الله تعالى.

حمقى.. لكن خطرون

فيصل الصوفي

منذ بداية هذا العقد وأنا كغيري من المتابعين أقرأ بياناً أو منشوراً أو تصريحاً يصدر باسم "حزب التحرير الإسلامي" في اليمن.. والشيء المكرر منذ ذلك الوقت في تلك المنشورات هو المطالبة بالعمل من أجل إقامة "الخلافة الإسلامية".. إلغاء كل النظم الجمهورية والملكية والأميرية في العالم العربي والإسلامي قرار مطلوب اتخاذه لكفال إقامة نظام "الخلافة الإسلامية".. وعند هذا الحزب إن إقامة "دولة الخلافة الإسلامية" كفيل بشفاء مرضى السرطان والسل والفقر والاستضعاف.. وكفيل بإقامة جنة الله في هذه الدنيا.. وكفيل أيضاً بقتل النصارى واليهود والإطاحة ببريطانيا وأمريكا والغرب كله.. وكفيل بإلغاء الأمم المتحدة والقانون الدولي وإلغاء اتفاقيات منع العبودية أيضاً.. وإلغاء الاتفاقيات الثنائية مع الدول وكل اتفاقية للسلام وللتنمية..

حزب التحرير هذا.. يعد حزباً محظوراً في اليمن لأسباب وجيهة، فمشروعه الذي ينادي به ويسعى إلى تحقيقه يتساوى مع مشروع أكثر الجماعات الإرهابية دموية وسفاهة مثل حزب أو تنظيم القاعدة الإرهابي.. لا يريدون حريات ولا ديمقراطية، ولا إقامة علاقات مع أي دولة أو منظمة.. يرفضون الانتخابات والتعددية.. لا يعترفون بشيء اسمه نظام جمهوري.. وإجمالاً هم خصوم لكل الثوابت الدينية والوطنية التي نعتنقها ونلتزم بها.. لكن من الناحية العملية علينا أن نطمئن.. فمثل هذا الحزب يحمل بذور فنائه في داخله كما أسلفنا.. واعتقد أنه في اليمن لم يصل بعد إلى مستوى "حزب" بل هو مجرد مجموعة من الأفراد الحمقى الذين يتوهمون أنهم موجودون هنا "لمناطحة" الدنيا كلها.. وإلا كيف "لثور" راشد ألا يستحي من الناس والدنيا عندما يجاهر بإلغاء النظام الجمهوري وإقامة "خلافة إسلامية"؟!

مع ذلك أقول إنه لا ينبغي أن نرحب بحماقة هؤلاء.. فهذه الحماقة مصحوبة عندهم بنزعة لا تقل عن عنف تنظيم القاعدة الإرهابي، وهذه النزعة إلى جانب الحماقة تجعلهم عدداً غير عاقل.. صحيح أنهم لا يباشرون العنف الآن، لكنهم "يخمرونه" حتى ينتفخ لكي ينفجر في الوقت المناسب.. تنظيم القاعدة يرى أن عليه أن يطيح بنا هذا الصباح وهؤلاء يؤجلون الموعد إلى وقت الأصيل.. وهذا هو الفرق!!

مجلس الشورى خلال مناقشاته مشروع التعديلات الدستورية يؤكد :

أهمية أن تتضمن التعديلات الجديدة نسبة محددة لتمثيل المرأة في السلطتين التشريعية والمحلية

تحديد واضح لصلاحيات مجلسي الشورى والنواب وعدم تداخلها مع اختصاصات مجلس الأمة

صنعاء / سبأ:

عقد مجلس الشورى أمس السبت اجتماعه الثالث عشر من دورة الانعقاد السنوية الأولى للمجلس للعام الحالي 2008 برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس المجلس.

وفي الجلسة استعرض مجلس الشورى تقارير اللجنة الخاصة بمشروع التعديلات الدستورية واللجان الفرعية المنبثقة عن المجلس والمكلفة بمناقشة مشروع التعديلات الدستورية مع أعضاء المجالس المحلية والفعاليات القضائية والقانونية والأكاديمية والفكرية والثقافية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني خلال الأسبوعين المنصرمين.

وقد عبر رئيس مجلس الشورى عن بالغ تقديره باسمه وأعضاء مجلس الشورى للأخوة رؤساء وأعضاء اللجنة الخاصة واللجان الفرعية الخمس على الجهود الكبيرة التي بذلوها وعلى الجدية التي أظهروها في إنفاذ مقررات الاجتماع الثاني عشر للمجلس فيما يخص المهام الموكلة إلى اللجان.

هذا وقدمت اللجنة الخاصة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى محسن محمد العلفي تقريرها عما أنجزته خلال الفترة المنصرمة وذلك وفقاً للمهام المسندة إليها بموجب تكليف المجلس قام بقراءتها عضو مجلس الشورى الدكتور / أحمد محمد الأصبحي، حيث أبرز التقرير الرأي الغالب المؤيد لإنفاذ مشروع التعديلات وأهميته على صعيد إنضاج التجربة الديمقراطية وتحقيق خطوات جوهرية باتجاه تطوير السلطة التشريعية ونظام الحكم المحلي.

وقد استعرضت اللجنة الخاصة في تقريرها الخطوات التي اتخذتها في سبيل إنجاز مهمتها، وحدد التقرير الاتجاهات العامة للمناقشات التي أجراها مجلس الشورى لمشروع التعديلات الدستورية المحال إليه من فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، وتلخيصاً لأهم ما أثير فيها.

وأبان التقرير عن أن مناقشات أعضاء مجلس الشورى اتجهت نحو تأكيد جملة من الآراء بشأن ما يجب أن يتضمنه مشروع التعديلات فيما يخص تطوير السلطة التشريعية ونظام الحكم المحلي.

ومن أهم ما أكدت عليه هذه الآراء رفع عدد أعضاء مجلس الشورى، والإبقاء على المدد المحددة في الدستور فيما يخص ولاية الرئيس ومجلس النواب، وحق مجلس الشورى في التشريع، وأهمية تحديد مسار واضح لمشاريع القوانين المنظورة من مجلسي الشورى والنواب، وضرورة أن تُحدد هيئة رئاسة مجلس الأمة بوضوح، وأن يعاد النظر في الشروط الواجب توافرها في الوزير وعضو مجلس الشورى وعضو مجلس النواب.

ووفقاً لتقرير اللجنة الخاصة فقد رأى أعضاء المجلس من خلال مناقشاتهم أهمية الإبقاء على بعض صلاحيات مجلس الشورى السابقة والمتعلقة بالاستراتيجيات والخطط الاقتصادية والاجتماعية وتقويم البرامج التنفيذية.

هذا فضلاً عما تضمنه التقرير من أيجاز للملاحظات والتصويبات اللغوية والنحوية على مشروع التعديلات.

وقدمت اللجنة الدستورية والقانونية برئاسة رئيس اللجنة إسماعيل الوزير تقريرها عن المناقشات التي أجرتها مع نقابة المحامين وأساتذة القانون والأكاديميين المختصين وأعضاء المنتدى القضائي، قام بقراءته عضوا اللجنة عضوا مجلس الشورى عبد السلام خالد كرمان وأحمد عقبات.

وعكس التقرير إجماع تلك الفعاليات على أهمية مشروع التعديلات الدستورية وبأنها أصبحت ضرورة ملحة، فيما انصرفت مجمل الملاحظات إلى النقطتين الأساسيتين المثارتين في المشروع وهما السلطة التشريعية ونظام الحكم المحلي، وتركزت على الصلاحيات الممنوحة لمجلس الشورى ورئاسة مجلس الأمة ومسار وصيرورة مشاريع القوانين وشروط شغل عضوية مجلسي الشورى والنواب، وتنظيم الشرطة المحلية والضرائب والوضع القانوني للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وقدمت لجنة الحقوق والحريات ومنظمات المجتمع المدني برئاسة رئيس اللجنة محمد محمد الطيب تقريرها عن مناقشاتها لمشروع التعديلات الدستورية مع نقابات العمال واتحاد نساء اليمن والاتحادات التعاونية الزراعية والسمكية والمنظمات الفاعلة في المجتمع المدني وقام بقراءته عضو اللجنة عضو مجلس الشورى إبراهيم صعيدي.

وأظهر التقرير إجماع تلك الفعاليات على أهمية مشروع التعديلات الدستورية والحاجة إلى تطوير التجربة الديمقراطية، كما عرض أهم اتجاهات النقاش الذي شاركت فيه تلك الفعاليات وتركز على السلطة التشريعية ونظام الحكم المحلي.

وتضمن التقرير تأكيد تلك الفعاليات على أهمية أن تتضمن التعديلات الجديدة نسبة محددة لتمثيل المرأة في السلطة التشريعية وفي المجالس المحلية، وجعل النصوص الدستورية أكثر وضوحاً فيما ترمي إليه.

كما أكدت المناقشات على تحديد واضح لصلاحيات كل من مجلسي الشورى والنواب وعدم تداخلها مع الاختصاصات الموكلة إلى مجلس الأمة

هذا وسيواصل مجلس الشورى استعراض تقارير بقية اللجان الفرعية في الجلسة التي يعقدها اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى. وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

في منطقتين صناعيتين تجاريتين محاذيتين للسعودية وعُمان :

وزارة الصناعة تخصص ((216)) مليون ريال لإنشاء شبكة طرق جديدة

صنعاء / سبأ:

خصصت وزارة الصناعة والتجارة نحو 216 مليون ريال لتنفيذ شبكة طرق جديدة خاصة في اثنتين من المناطق الصناعية التجارية والاقتصادية الحرة الواقعة على الحدود الشرقية مع دول الجوار .

وأوضح مدير عام المناطق الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة المهندس صالح السنباني انه في إطار سعي الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة لإعداد وتهيئة مناطق صناعية جار تنفيذها حالياً على الحدود اليمنية السعودية والعمانية، تم رصد نحو 216 مليون ريال لتنفيذ شبكة طرق بالمنطقة الصناعية في منفذ الطوال الحدودي مع السعودية، ومنفذ شحن الحدودي بمحافظة المهرة الحدودية مع سلطنة عمان .. مشيراً إلى أن هذا المشروع المقرر الانتهاء منه نهاية العام الجاري 2008 يأتي كجزء من البنية التحتية لهاتين المنطقتين الصناعيتين ومن برنامج الحكومة الخاص بإعداد المناطق الصناعية التجارية الاقتصادية الجاري تنفيذها حالياً في محافظتي المهرة وحجة الحدوديتين مع عمان والسعودية.

وأضاف ان هاتين المنطقتين الصناعيتين الحدوديتين مع السعودية وعمان تأتي في إطار عزم الحكومة تجهيز منطقة اقتصادية تجارية ثالثة في منفذ الوديعة بحضرموت على الحدود اليمنية السعودية، والتي تتولى السلطة المحلية بمحافظة حضرموت عملية تجهيز البنية التحتية فيها حالياً.. مبينا أن إنشاء المناطق الاقتصادية بين اليمن وجيرانها الأشقاء في عمان والسعودية يأتي في إطار توجهات وخطط الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة للنهوض بالقطاع الصناعي وتشجيع الاستثمار المحلي والخليجي ، إلى جانب انه ينطلق من حرص هذه البلدان على تعزيز الشراكة الاقتصادية وتنمية التبادل التجاري وتسهيل تدفق السلع وانسيابها، إضافة إلى إقامة مشاريع صناعية وتجارية وخدماتية تخدم التنمية الاقتصادية وتعمل على استقطاب الرساميل والاستثمارات الخليجية وتشغيل أيدي عاملة يمنية كثيرة وتنمية الناتج المحلي الإجمالي ومكافحة الفقر.

وأكد السنباني ان التوجه اليمني الحكومي الجاد لإنشاء المناطق الاقتصادية على المنطقة الحدودية مع كل من السعودية وسلطنة عمان يأتي ضمن أهداف تحقيق الاندماج الاقتصادي مع اقتصاديات دول الخليج وبما يعزز فرص كثيفة للعمالة اليمنية وأعداد الصادرات اليمنية إلى المملكة وعمان.

ولفت مدير عام المناطق الصناعية الى ان ثلاث مناطق صناعية باتت جاهزة لاستقبال الاستثمارات المحلية والخليجية والعربية في كل من عدن والحديدة ولحج، وإقامة المشاريع الاستثمارية الصناعية عليها بنظام التطوير والتشغيل والإعادة على أساس التأجير طويل الأمد للمستثمرين المطورين وإعادة تأجيرها للمصنعين والمنتجين والراغبين في إقامة منشآتهم الصناعية في المناطق الجديدة.

وأشار إلى أن تجهيز الثلاث المناطق الصناعية المذكورة التي تم الترويج لهما أخيراً بعد إعداد دراساتها ومخططاتها من قبل خبراء المناطق الصناعية في جمهورية مصر العربية ، يأتي ضمن الخطط الرامية لإنجاز إحدى عشرة منطقة صناعية في عدة مدن رئيسية واستكمال الأعمال الإنشائية والترويجية لها تمهيدا لتدشينها انطلاقا من كون المناطق الصناعية قاطرة التنمية الصناعية في جذب الاستثمارات وتعزيز التصدير ومكافحة البطالة وخلق فرص العمل وتنشيط النمو.

وأكد السنباني أن الحكومة ستفتح بهذه المناطق نافذة كبيرة للمستثمرين وستعمل على توفير للمستثمرين حوافز مشجعة ومغرية في هذه المناطق بما يسهم في تحفيزهم لإقامة مشاريع استثمارية فضلا عن استقطاب رؤوس أموال واستثمارات عربية وأجنبية وفي مقدمتها الاستثمارات الخليجية».

وشدد على أهمية دور القطاع الخاص ومشاركته في مشاريع المنطقة الصناعية باعتباره شريكاً فاعلاً وأساسيا في هذه المشاريع وفي التنمية الصناعية بصورة شاملة.

ورشة عمل تربوية بعدن عن مهام قطاع تعليم الفتاة

عدن/ وداد شبيلي :

تصوير / محمد عوض :

بدأت امس في محافظة عدن وبمشاركة 18 مشاركا ومشاركة من أقسام تعليم الفتاة بمكاتب التربية والتعليم بمديريات المحافظة ، أعمال الورشة التعريفية بهيكلية ومهام قطاع تعليم الفتاة ومنهجية المشاركة المجتمعية بهذا الجانب وكذا الدور المنوط برؤساء أقسام تعليم الفتاة في مكاتب التربية والتعليم بالمحافظات والمديريات.

الورشة تنظمها إدارة تعليم الفتاة في وزارة التربية والتعليم بدعم من منظمة اليونيسيف في إطار برنامج يتضمن إقامة ورش عمل مماثلة في سبع محافظات ، تناقش على مدى 3 أيام اسباب وعوامل تدني مستوى التحاق الفتاة بالتعليم وظاهرة التسرب وضعف الوعي المجتمعي تجاه أهمية التعليم عموما وتعليم الفتاة بوجه خاص.

وسيتوصل المشاركون في الورشة الى جملة من التوصيات الهادفة معالجة المعوقات التي تواجه تعليم الفتاة والمساهمة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي ، وصولا إلى تحقيق التعليم للجميع بحلول العام 2015م

وفي افتتاح الورشة أكد الاخ أحمد الضلاعي ، الوكيل المساعد لمحافظة عدن ضرورة الاهتمام بتطوير وتجويد نوعية التعليم وتضافر جهود جميع الجهات المعنية لإيصاله للجميع وإلحاق الأطفال وخاصة الفتيات بالتعليم وإزالة كافة المعوقات التي تعترض التحاقها، موضحا الاهتمام الكبير الذي تولية القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية لقطاع التعليم من خلال التوسع ببناء المدارس وتحسين العملية التعليمية لتلبي احتياجات المجتمع والتنمية من الكادر البشري المؤهل.

كما ألقيت كلمتان من قبل الاخ حسين بافخسوس ، رئيس شعبة التعليم العام بتربية عدن وأماني البعداني، مدير إدارة تعليم الفتاة في وزارة التربية والتعليم ، حيث أشارا الى أهمية الورشة في بحث سبل تشجيع تعليم الفتاة وتجاوز الصعوبات التي تعترض ذلك ،وأكدا ضرورة الاهتمام بتأهيل الكادر التعليمي وتعزيز دوره ومساهمته في تحسين وتطوير العملية التعليمية.